CTCPM
الائتلاف التونسي
لالغاء عقوبة الاعدام

رسالة مفتوحة إلى السيد رئيس الجمهورية التونسية

بمناسبة اليوم العالمي 15 ضدّ عقوبة الإعدام، يهمُّنا أن نلفت نظركم لما تكتسيه هذه العقوبة من طابع انتقائي وتمييزي. فعقوبة الإعدام و الفقر ، هما في الواقع مترابطتان ترابطا وثيقا.و في كل بلدان العالم، نجد أنّ الفقراء هم في الغالب، المستهدفون أكثر من غيرهم بهذه العقوبة.

نحن مناهضون قطعيا و في كل الحالات لعقوبة الإعدام ، و نعتبر أنّ تطبيقها انتهاك لحقوق الإنسان.فهي عقوبة غير قابلة للمراجعة بعد تنفيذها، و لا تضمن أمنا أفضل للجميع.كما أنه لم يثبت البتّة أن لها تداعيات أكثر ردعية من عقوبات قاسية أخرى.و ذلك ما يُرسّخُ قناعتنا بضرورة إلغاء هذه العقوبة في العالم أجمع.

انّ وضعية التفاوت الاجتماعي/الاقتصادي تحول دون تمكين المحكومين بالإعدام من النفاذ إلى العدالة في كل مراحل التقاضي، و ذلك على وجه الخصوص، من خلال صعوبة توفّر مساعدة قانونية فعّالة لهم.

لقد استنبط فقه القضاء في بعض البلدان مثل الهند ظرفا تخفيفيا جديدا هو الفقر، يمكّن من استبدال عقوبة الإعدام بالسجن مدى الحياة، حيث أضحى من الضروري أخذ الضغوطات الاجتماعية/ الاقتصادية بعين الاعتبار عند إصدار حكم بالإعدام.

و في تونس ،تعكس الأحكام بالإعدام التفاوت الطبقي و الجهوي الصارخ.فنسبة العمال اليوميين و العاطلين عن العمل و الفلاحين تناهز 68 % من جملة المحكومين بالإعدام الى حدود 2012.و هم ينحدرون في الغالب من الجهات و المناطق المهمّشة. وتُجسّدُ حالة الشاب التونسي من أصول فقيرة ماهر المناعي المحكوم بالإعدام منذ سنة 2004 فداحة عدم قابلية عقوبة الإعدام للمراجعة عند تنفيذها ظلما في حق أبرياء.فلولا تعليق تنفيذها في تونس لكان ماهر المناعي في عداد الموتى في حين انه تقرّر إعادة النظر في محاكمته يوم 26 أكتوبر 2017 .كما تُعدُّ حالة ماهر المناعي التجسيم الملموس للطابع الانتقائي لعقوبة الإعدام حيث أنّها تُطبّق في أغلب الأحيان على المُنتمين للطبقات الاجتماعية الفقيرة.

لقد فرض القانون الدولي استثناءات لتنفيذ عقوبة الإعدام نصّت عليها الفصول 2-1 و 26 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية حيث تؤكّد أنّ " كل البشر متساوون أمام القانون ، و لهم الحقّ دون تمييز و بالتساوي في حماية قانونية ".

غير أنّ التساوي في النفاذ إلى العدالة غير مُتحقّق ، كما أنّ ضمانات توفّر شروط محاكمة عادلة للجميع ، منذ الإيقاف إلى التعقيب ، مرورا بالمحاكمة ، غير مُتوفّرة. و ذلك ما يتطلّب إلغاء عقوبة الإعدام باعتبارها عقوبة انتقائية مُوجّهة في الغالب ضدّ الفقراء.

نحن ندعو الحكومة التونسية إلى:

- المصادقة على البروتوكول الثاني من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية بهدف الإلغاء النهائي لهذه العقوبة الظالمة.
- أخذ السلط المعنية الوضع الاجتماعي/الاقتصادي للمتّهم بالاعتبار في المحاكمات التي يمكن أن تصدر فيها أحكام بالإعدام.
- التثبّت من توفّر محاكمة عادلة و دفاع ناجع للمتّهمين.

و في انتظار جوابكم ، تفضلوا بقبول تحيّاتنا .

تونس في 10 أكتوبر 2017

رئيس الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام

شكري لطيف